دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المشيدات التراثية في مدينة المدن (البصرة) .. وما آلت إليه عند التخطيط الحديث
المصدر:	الخليج العربي
الناشر:	جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي
المؤلف الرئيسي:	بركات، رجب
المجلد/العدد:	مج 21, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الصفحات:	222 - 225
رقم MD:	77263
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	القوانين والتشريعات ، التراث العربي ، البصرة (العراق) ، حماية الآثار ، الآثار ، التخطيط العمراني، الحضارات القديمة ، الدولة العثمانية ، ترميم الأثار
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/77263

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المشيدات التراثية في مدينة المدن «البصرة».. وما آلت اليه عند التخطيط الحديث

رجب بركات

لم ترصد الجوانب التراثية في مدينة البصرة الحديثة، الا في سنة ١٩٨٠، عندما تم تأليف لجنة من المعنيين بالتراث، لحصر المشيدات التراثية والحفاظ عليها[١]، لأن تلك المشيدات (التراث) لم تدخل بالتحديد الزمني المثبت للاثار، كما اشار الى ذلك بيان القائد العام لقوات الاحتلال البريطانية في العراق بتاريخ ٢٢/ مايس/ ١٩١٧، او ما حدد بقانون الاثار القديمة الصادر في ٢٦/ حزيران/ ١٩٢٤، وكذلك قانون الاثار رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦[٢]..

ان مديرية الاثار العامة، اهتمت باثار، مدينة البصرة القديمة، الشاخصة منها، ولم تحرك ساكنا بالنسبة للتجاوزات التي تمت على اراض تضم بباطن تربتها ما بقي من اطلال تلك المدينة بعد خرابها.

ان اهتمامات مديرية الاثار العامة، انصب على ما هو ظاهر من المعالم الاثارية، ولغاية تحديد موقع البصرة القديمة، وزاد الاهتمام بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز المجيدة، وواكب المهتمون بالتراث الاهتمام المؤيد بقانون.. غير ان (التراث) الذي لم يحمه قانون، وجدناه عرضة للضياع حتى بعد وضع اليد عليه بعمليات استملاك اجريت لتخليصه والحفاظ عليه.

لم يتناول الرصد الاثاري لمدينة البصرة، لان جميع تشييداتها جاءت تالية لما حدد من عمر زمني للاثار لان الفقرة (أ) من المادة الثانية من قانون الاثار القديمة لسنة ١٩٢٤ اشارت الى ان عام ١٧٠٠م ـ ١١١٨هـ هو الحد الفاصل بين الاثار التي يلزم الحفاظ عليها. اما ما تلى هذا التاريخ او ما حدد من مدد في قانون ٥٩ لسنة ٣٦ فلا حماية لما شيد خارج حدود ذلك التحديد.. وبالرغم من هذا فان مديرية الاثار العامة، لم تغفل المدينة الحديثة، واهمية النشر والتعريف على اثار وادي الرافدين

---

(١) بلدية البصرة ١٨٦٩ ـ ١٩٨١ / من منشورات مركز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة ص ٨٤٠.

(٢) مجموعة البيانات والاعلانات الصادرة من القائد العام في ١١ آذار سنة ٩١٧ وقد ورد (بالفقرة ٢) (كلمة قديم في ما يخص هذا البلاغ يعني كل ما هو سابق لسنة الف وخمسمائة ميلادية) وقد الغي هذا البيان بقانون الاثار القديمة لسنة ٢٤ وكذلك صدر قانون الاثار القديمة رقم ٥٩ لسنة ٣٦ وان تحديد الفترة الزمنية لما يعتبر من الاثار حدد سنة ١١١٨هـ او ١٧٠٠ ميلادية (م ٢ ف أ).

وحضارته، لهذا فاتحت بكتابها المرقم ١١٤٧ والمؤرخ في ١٦/ ٦/ ٩٣٨ كل من متصرفية لواء وبلدية البصرة، حول نصب نسخ من تمثال (اسد بابل)، رمزا لحضارة العراق القديمة وعظمة اثارها، ووجدت هذه الدعوة قبولا لدى المجلس البلدي بقراره المرقم (٢٤١) جلسة (٢٥) في ٢/ حزيران/ ٩٣٨، محددا (احسن بقعة لنصب تمثال (اسد بابل) عليها هي المساحة الواقعة امام نادي الموظفين بالنظر لكونها محط انظار العموم وتمر فيها الطريق المؤدية الى قناصل الدول والشركات الاجنبية)[٣].

فمن مدلول الاحكام القانونية المحددة لتاريخ ما يسمى بالاثار، ومن اهتمامات المديرية العامة للاثار لنصب نسخ التمثال المعني، معناه ان البصرة الحديثة لم تكن موضعا اثاريا يسمح لتلك المديرية العامة بالتدخل، والحفاظ على المشيدات التاريخية التي تم تشييدها لما بعد سنوات التحديد، والتي يمكن ان تكون قد سلمت الى المؤسسات غير الاثارية بموجب احكام قانون محافظة الابدات العثماني الصادر بتاريخ ١٨ ك الاول/ ١٣٣٠هـ بعهد السلطان محمد رشاد، حيث ورد بالمادة الاولى منه (ان ما جرت المساعدة بهدمه في نظام الآثار القديمة (الابدات) من قلاع واسوار يترك الى البلديات المحلية في الاماكن المشكلة فيها بلديات . . اما غير المشكل فيها بلديات، او هي خارج حدود البلديات فتترك مع عرصاتها الى الولايات على ان تراعى في ذلك احكام النظام المذكور)[٤]، فضلا عن ان في مدينة البصرة مشيدات تراثية تعود الى جهات غير التي عناها قانون الابدات المتقدم، هي الاخرى من الناحية الزمنية لم تشمل بتدخل للحفاظ عليها . .

لقد وجدنا، مع بدايات تخطيط شوارع المدينة الحديثة، وتحديد عرضها، او فتح ما يقتضي فتحه من الشوارع، ان ذلك التخطيط الجديد اتى على تلك المشيدات وازال معالمها، ولم يحسب حسابا لاهميتها التاريخية . . ومن ابرز تلك المشيدات التراثية، والتي تم هدمها هي :

(١) بناية الطوبخانة . .

كانت موقعا للمدفعية العثمانية، وبعدها مقرا لمتصرفية البصرة بعهد اشرف باشا (١٢٩١هـ - ١٨٧٤م) ثم لولاية البصرة بعهد ناصر باشا السعدون ١٢٩٣ هـ - ١٨٧٩م)[٥]واخيرا اصبحت ملكا لدائرة الاملاك، واتخذت بالايجار من قبل بلدية البصرة لتكون دائرة للصحة المركزية التابعة لها لغاية ٢/ تشرين ثاني/ ١٩٢٩ ثم الحقت ارض البناية بعد هدمها بحديقة الكزارة وحديقة النساء اللتين احدثتهما

---

(٣) بلدية البصرة المصدر نفسه ص ٥٨٤.

(٤) جريدة بصرة العثمانية عدد ٦٧٩ في محرم سنة ١٣٣٢ هـ وكذلك عددها ٦٢١ في ٢٧ جمادي الاخر سنة ١٣٣٠ نشرت نص القانون.

(٥) البصرة في ادوارها التاريخية للشيخ عبد القادر باش اعيان ص ٧٢.

البلدية عند صدر نهر العشار، هذا وان بناءها كان سنة ١٢٨٦هـ بعهد مدحت باشا والي بغداد عند زيارته لسنجق البصرة.

(٢) دائرة البحرية العثمانية . .

المطلة على شط العرب ونهر المناوي، اشغل موقعها من قبل مديرية الاشغال بالعهد الوطني، وتم هدمها تدريجيا بعد ان ردم نهر المناوي بأمتداده لفتح شارع مواز لشارع الموفق حتى مستشفى **(دويد)** بعد ان اتخذ المجلس البلدي قراره المرقم (١) جلسة ٢٨ في ٧/ ٧/ ٩٤٢.

(٣) الثكنة العسكرية العثمانية (الخيالة) . .

عرفت بالقشلة، وتم تشييدها في مطلع هذا القرن، وكانت مقرا للقيادة العثمانية في ولاية البصرة. اتخذها معاون الحاكم العسكري البريطاني عند احتلال الانكليز لمدينة البصرة في ٢٢/ تشرين الثاني /١٩١٤ مقرا له فيها، واصبحت مقرا لدائرة بلدية العشار الملحقة بتلك المعاونية. . وعند تأسيس الحكم الوطني اتخذتها الحكومة العراقية موقعا لشرطة الخيالة وكانت البناية من السعة وحسن الريازة ومتانة البناء يمكن ان تقاوم الزمن، الا ان المحاولات ابتداءً من كتاب متصرفية لواء البصرة ١٤١٤٢ في ٣/ ١٢/ ٩٤٤ وما اتخذ من قرارات لافراز ساحة الثكنة (قرار المجلس البلدي ٧٢ في ١٩/ ١٢/ ١٩٤٤) و (قرار فوق العادة في ١٩/ ٨/ ٩٤٥) ومن ثم تقرر هدم البناية بعمومها عام ١٩٥٧ والحقت بمجموعة السوق العصرية وتم تشييد علاوٍ للخضراوات ملحقة بتلك السوق.

(٤) قره غول خانة الضبطية في سوق الدجاج . .

اقدم تشييداً من الثكنة العسكرية او مخفر الرشادية. لم تنقطع استعمالاته في شتى العهود، واتخذ في ٨/ مايس/ ١٩٤١ مقرا للحكومة الوطنية بعد احتلال الانكليز الثاني لمدينة البصرة (العشار) وسيطرتهم على مقر المتصرفية. استلمتها البلدية مبادلة ارض بارض من الجهة المالكة لها، وفي عام ١٩٧٩ تم هدمها.

(٥) سوق كاظم آغا . .

نهجت بعض المؤسسات نهج البلدية للتخلص من المشيدات القديمة، فان كانت المؤسسة الهلدبة تتبع التنظيم للتخلص من تلك المشيدات، غير ان تلك المؤسسات ارادت من تخلصها فيها كي لا تتكفل بالصيانة، او ما تحسب حسابات المردود المالي عند بيع عرصاتها بعد هدم المنشآت. وكان سوق كاظم آغا مما ينطبق عليه ما اوردناه،

وقد أورد كتاب التحفة النبهانية[٦] تاريخا شيّقاً لهذا السوق الذي كان بالامكان الحفاظ عليه. . وقد حاولت البلدية ان تحيي هذا السوق بالزام اصحاب الاصناف لاشغاله كما موضح بقرار (٤٣) جلسة (٥) في ١٩/ نيسان/ ١٩٣٣ استنادا الى كتاب متصرفية لواء البصرة رقم ٣٤٢٩ في ٣٠/ آذار / ٩٣٣ وبذلت مديرية اوقاف بغداد سنة ١٣٤٠هـ الحاقه بها. . الا ان النية بيتت لهدمه من قبل مديرية اوقاف البصرة مما اضاع على المدينة اثرا تراثيا عند جذوره مع استلام محمد كاظم آغا متسلم البصرة المسؤ ولية اذ تم تشييده بتاريخ ١٢٣٦هـ.

(٦) كما وان هناك بعض المشيدات التراثية العثمانية هدمت لاغراض التنظيم منها مخفر الرشادية ومخفر باب الزبير فضلا عن مجموعات من الدور التراثية منها ما ورد بقرار المجلس البلدي ٦٩٨ في ١٧/ ١٢/ ٦١، وكذلك مجاميع اخرى في مدخل مدينة البصرة كما مؤشر بالخارطة ٣٠٤ في ١٨/ ١٢/ ٦٣. .

ان رصد المشيدات والدور التراثية يمكن ان يكون على عموم المحلات التراثية وبكاملها واختيار المحلة النموذج للتراث، وان محلة السيف وضفتي نهر العشار بامتداده وما عليهما من تشييدات هي بحق موقعا تراثيا. . هذا وان بالامكان ادخال ما تم هدمه في حسابات الرصد لاعادة تشييده لما فيه من فائدة.

---

(٦) التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية/ تاليف الشيخ محمد بن خليفة بن حمد بن موسى النبهاني الطائي/ ص ٣٠٨ من منشورات مركز دراسات الخليج العربي. . هذا مع العلم ان الشيخ النبهاني كان عضوا في بلدية البصرة.